

## PRESS CLIPPING SHEET

|               |                                     |
|---------------|-------------------------------------|
| PUBLICATION:  | Al Hayat                            |
| DATE:         | 6-June-2015                         |
| COUNTRY:      | Egypt                               |
| CIRCULATION:  | 250,000                             |
| TITLE :       | Iraq Aims to Strengthen Oil Exports |
| PAGE:         | 14                                  |
| ARTICLE TYPE: | General Industry News               |
| REPORTER:     | Adel Mahdy                          |

الحكومة تعمل على ترشيد الإنفاق لسد عجز الموازنة

# العراق يسعى إلى تعزيز صادراته النفطية

□ بغداد - عادل مهدي

لزيادة نسب التصدير للوصول إلى الهدف وربما تتعداه. كما يوجد جهد استثماري في المراكز الجنوبية للتصدير لتهيئة سبل تعويض الصادرات العراقية. وأمل بأن «تتخطى صادرات النفط العراقي ٣,٤ مليون برميل يومياً» موضحاً أن موازنة عام ٢٠١٦ «ستعطينا المؤشر الحقيقي للتصدير» وأضاف «نقل عن الخبير النفطي حمزة الجواهري قوله إن تقديرات الموازنة العامة احتسبت كميات التصدير بـ ٣,٣ مليون برميل يومياً، لكن لم نبلغ حتى الآن ٣,١ مليون برميل. كما سجل التصدير في الأشهر الأربعة الأولى من السنة ٢,٧ مليون برميل، ما يعني أننا بعيدون عن طموحات الموازنة بنحو ٦٠٠ ألف برميل بالنسبة إلى الأشهر الأولى».

واعتبر أن «هذا القصور في الإنتاج سيتسبب برفع العجز في الموازنة ولا يمكن تغطيته». ولاحظ أن العراق «لم يصل إلى الأسعار المقررة في الموازنة حتى الآن وهي ٤٩ دولاراً» متوقفاً «بلوغها ٥٦ دولاراً هذا الشهر».

ونبحث عن الأولوية في النفقات الضرورية كالدفاع الوطني وقضية المهجرين ورواتب الموظفين والرعاية الاجتماعية، وتاجيل أخرى كثيرة أو ترحيلها، نعتقد أنها غير ضرورية ولا تشكل أهمية أمام الظرف الذي تمر فيه البلاد».

وقال إن العراق «لا يزال يستخدم الرافعة المالية الوطنية ويقترض من السوق الداخلية، لكننا مستمرون في إجراءات الاقتراض التحوطي من صندوق النقد الدولي».

وأكد أن «الموازنة العامة لا تمول حتى الآن من مصادر خارجية، لكن ذلك لا يمنع البحث عن مصادر خارجية للتمويل».

ورجح صالح اقتراب «الكميات المصدرة من النفط من الهدف المقرر في الموازنة وهذا مؤشر جيد، إذ كان الإنتاج في موازنة العام الماضي ٣,٤ مليون برميل، لكن كان التصدير عملياً أقل من الهدف بمليون برميل بواقع ٢,٤ مليون برميل».

وعن زيادة نسب الإنتاج في الحقول النفطية، لفت إلى «جهود تبذل في كردستان

■ أعلن مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية مظهر محمد صالح، أن تسعير النفط «ليس بيد العراق»، معتبراً أن هذه القضية «خطيرة جداً لاعتمادها على المتغيرات الخارجية». لكن لفت إلى أن التوقعات الدولية «تؤشر إلى مستوى سعر يتراوح بين ٦٥ و٦٧ دولاراً في الثلث الأخير من العام الحالي». ورأى أن ذلك «يضعنا قريباً من الهدف في الموازنة العامة».

وأوضح صالح في تصريح، أن «أوبك» لن تخفض الإنتاج واتجهت إلى سياسة عقيمة، تتمثل بالعمل على تدهور سعر إنتاج النفط الصخري المرتفع الكلفة حتى ولو تسبب ذلك في تدهور أسعار النفط عالمياً، مشيراً إلى أن «هذه آلية عرض مجردة عن دوافع استراتيجية، وكان النفط سلعة عرض وطلب وليست سلعة إستراتيجية مهمة».

وعن تدارك العجز المقرر في الموازنة العامة، ذكر أن الحكومة «تضغط على النفقات وبات لدينا ترشيد إجباري،